قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٤

بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بتاريخ ١١/٥/١٩٩٤ بين جمهورية مصر العربية وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بشأن الهيئة العربية للتصنيع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الإنتاج الحربى ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥ بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ؛

قـــــرر :

القانون الآتى

(المـــادة الأولى)

ووفق على الاتفاقية المعقودة بتاريخ ١١/٥/١٩٩٤ بين جمهورية مصر العربية وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بشأن الهيئة العربية للتصنيع .

(المـــادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٤١٥ هـ
(الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٤ م)

حسنى مبارك

اتفـــاقيـــة

فى إطار التعاون الأخوى بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية وتأكيدا للتفاهم والروابط الثابتة بينهم وتعزيزها فى مختلف المجالات .

ونظرا إلى أن الدول الأعضاء المشار إليها أعلاه سبق أن قامت بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع بموجب الاتفاقية المبرمة بينها بتاريخ ١٧ ربيع الآخرة ١٣٩٥ هـ الموافق ٢٩ أبريل ١٩٧٥ م التى نصت على تملك الدول الأربع حصصا متساوية فى ملكية الهيئة .

وحيث سبق أن صدر بيان رسمى بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٤ مايو ١٩٧٩ م باسم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر يقضى بحل الهيئة العربية للتصنيع وأصدرت جمهورية مصر العربية قانونا برقم ١٩٧٩/٣٠ بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٨ مايو ١٩٧٩ م ينص علي استمرار الشخصية الاعتبارية للهيئة العربية للتصنيع واضطلاع المصريين فيها بالسيطرة التامة علي جميع أجهزتها الإدارية ، فقد اتفق المندوبون المفوضون من الدول الأربع المشار إليها أعلاه على ما يلى :

المـــادة (١)

تؤكد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أن البيان الذى صدر من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر القاضى بحل الهيئة العربية للتصنيع قد أنهى علاقة الدول الثلاث المشار إليها أعلاه تجاهها ، وتعتبر هذه الاتفاقية تصفية نهائية لشراكة الدول الثلاث فى الهيئة اعتبارا من تاريخ البيان الرسمي المشار إليه اعلاه والصادر بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٤ مايو ١٩٧٩ م .

المـــادة (٢)

تؤكد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر أنها ليست مسئولة عن أى دعاوى أو قضايا أو طلبات أقيمت فى الماضى أو مقامة فى الحاضر أو ستقام فى المستقبل ضد الهيئة العربية للتصنيع أو الدول الثلاث بسبب عضويتها السابقة فى الهيئة من قبل أى دولة أو شركة أو مؤسسة أو أفراد أو خلافهم كما أن كلا من هذه الدول الثلاث ليست مسئولة أو ملزمة بدفع أى مبلغ أو تعويض أو غير ذلك مما قد يترتب على الهيئة أو على الدول الثلاث نتيجة هذه الدعاوى أو القضايا أو الطلبات .

المـــادة (٣)

تؤكد جمهورية مصر العربية أنها مسئولة عن أية التزامات ترتبت أو قد تترتب على أى من دولة الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية أو دولة قطر بسبب عضويتها السابقة فى الهيئة العربية للتصنيع بما فى ذلك أية حقوق فى الحاضر أو المستقبل تدعى بها على أى من الدول الثلاث المذكورة عاليه أى شركة أو مؤسسة أو أفراد أو خلاف ذلك ممن كانت له علاقة بالهيئة .

المـــادة (٤)

تؤكد جمهورية مصر العربية أنها تتحمل بمفردها المسئولية الكاملة عن الهيئة العربية للتصنيع والالتزامات المترتبة عليها وتتعهد باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بهذا الصدد وتقوم بإخطار محكمة الغرفة التجارية الدولية فى جنيف أو أية محكمة أو جهة أخرى ذات علاقة بأنها هى المسئولة عن الالتزامات الناتجة عن كافة المطالبات بما فى ذلك ماقد يثبت من الالتزامات لشركة ويستلاند البريطانية أو أية شركات أخرى .

المـــادة (٥)

تقوم جمهورية مصر العربية بإخطار المحاكم ذات العلاقة بمضمون هذه الاتفاقية وتزويد الدول الثلاث المشار إليها أعلاه بما يثبت تنازل الشركات أو المؤسسات بما فى ذلك شركة ويستلاند عن أية مطالبة أو التزام لها تجاه الدول الثلاث .

المـــادة (٦)

وفى مقابل ما التزمت به جمهورية مصر العربية فى المواد المتقدمة فقد وافقت على أن تتنازل لمصر كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر عن كامل أنصبتها في مختلف أصول الهيئة وكافة الحقوق المترتبة لها بما في ذلك الودائع والحسابات الخاصة بالهيئة فى جميع البنوك الموجودة خارج جمهورية مصر العربية وتتعهد بأن تتخذ الإجراءات اللازمة فى ذلك بالتعاون مع جمهورية مصر العربية حالما يتم تزويد الدول الثلاث بما يثبت تنازل الشركات أو المؤسسات أو الأفراد المشار إليهم فى المادة خامساً عن أية مطالبة أو حق لها تجاه الدول الثلاث .

المـــادة (٧)

يؤكد الموقعون على هذه الاتفاقية تنفيذا لها براءة ذمة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر فيما بينها فى كل ما ذكر وفيما بينهم وجمهورية مصر العربية والهيئة العربية للتصنيع الحربى والغير .

المـــادة (٨)

تتم المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأربع المشار إليها أعلاه وفقا للإجراءات النظامية فيها ويسرى مفعولها من تاريخ إيداعها لدى كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

عن المملكة العربية السعودية

التوقيع : .....

عن دولة الإمارات العربية المتحدة

التوقيع : .....

عن جمهورية مصر العربية

التوقيع : .....

عن دولة قطر

التوقيع : .....

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٤/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٩٨ . ٢٥ س ١٩٩٤ - ٢٧٥٣